

المحاضرة الأولى: مدخل عام حول المخاطر المالية

أولاً. تعريف المخاطرة

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة. وتعرف أيضا على أنها ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة لتحقيق رسالته.

كما عرفت المخاطر بأنها "الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع

حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة". . يقول " فرانك ريلي" رغم وجود الاختلاف بين المخاطر وعدم اليقين فإن أحد طرق تعريف المخاطرة هو عدم التأكد أو عدم اليقين من النتائج المستقبلية والتعريف البديل قد يكون احتمال النتائج العكسية. بينما يعرفها صاحب إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بالاتي: "هي فرصة الضرر أو التلف أو الخسارة بما يعني الخطر، وفي مجال التأمين والبنوك يعبر عنها كميًا بدرجة أو احتمال الخسارة " بينما عرفها " جون داوونر" بأنها إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها وتختلف المخاطرة عن عدم التأكد والذي لا يمكن قياسه " .

ويتفق ثورن هيل Thornhille مع التعريف المتقدم في تعريف المخاطرة بقوله " : ابتداءً فمن الناحية الفنية، فإن المخاطرة وعدم التأكد ليس شيئاً واحداً، والموقف ينطوي على مخاطرة عندما تكون جميع النتائج الممكنة تم تسجيلها ، والتغيير الذي تسبب فيه حدوثها من الممكن التنبؤ به، ومهما كان الأمر فعندما تكون النتيجة المطلوبة والتغير الذي أحدثها لم يتم مقابلتهما فإننا نكون بصدد عدم التأكد".

إذا عرفنا بوجود المخاطر، وتوفرت لدينا طرق دقيقة لقياسها أمكننا عندئذٍ أن نتعامل معها بالطريقة المناسبة، إن كل نوع وكل مستوى من المخاطر يقابله طرق للعلاج والتعامل مع تلك المخاطر. هناك أربعة أساليب: تجنب المخاطر، تقليل المخاطر، نقل المخاطر إلى الغير، والقبول (الاحتجاز) المخاطر

ثانياً. أنواع المخاطر المالية

يوجد نوعان من المخاطر الكلية التي تواجه نشاط الشركات، وهما على النحو التالي:

1. مخاطر منتظمة (مخاطر لا يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنوع): وتعرف بمخاطر السوق، هي تلك

المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، وتؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار،

ولهذه المخاطر عدد من الخصائص:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (مثل الكساد والتضخم، ارتفاع الفائدة، الأزمات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في المنطقة، ...)
- تكون درجة المخاطرة مرتفعة في عدة حالات منها:
 - الشركات التي تنتج سلعا غير أساسية
 - الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية.
 - شركات تنتج سلعا تتعرض لسرعة التقادم

2. مخاطر غير منتظمة (مخاطر يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنوع): هي تلك المخاطر التي

تؤثر على مقدار العوائد المتوقعة من شركة معينة أو صناعة معينة أو قطاع معين، ولا تؤثر على نظام السوق الكلي وتعرف كذلك بأنها " المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو بقطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل". من أمثلة تلك المخاطر:

- الأخطاء الإدارية
 - ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة
 - الحملات الإعلانية من المنافسين
 - تغير أذواق المستهلكين بالنسبة لسلعة أو خدمة هذه الشركة
 - ظهور قوانين جديدة تؤثر على تلك الشركة
- وأما الشركات التي تتصف بدرجة كبيرة من المخاطر غير المنتظمة فهي تلك الشركات التي تنتج سلعا استهلاكية غير معمرة. حيث أن مبيعاتها لا تعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي أو على حالة السوق بدرجة كبيرة وقد تكون هذه الشركات غير حساسة للتغيرات التي تطرأ على السوق
- ثالثا. **مصادر المخاطر المالية:** لاشك أن هناك عدة مصادر للمخاطر على مستوى الشركات، يمكن إيجازها في الآتي:

1. مخاطر التوقف عن سداد الالتزامات تتمثل تلك المخاطر في ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي

ينشأ عن التغير في سلامة المركز المالي للشركة. وتلك المخاطر لا تعني حدوث توقف فعلي بل تعني احتمال التوقف

2. مخاطر سعر الفائدة: يشير إلى التغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة. أي أنها مخاطر تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته. و ينتج عن عرض وطلب الاسواق المالية فهو يعبر عن آمال عارضي وطالبي رؤوس الأموال في السوق على المدى الطويل، فكلما زاد الخطر كلما زادت قيمة العائد المحقق ومنه ارتفاع معدل الفائدة لاحتمال مواجهة نشاط المؤسسة لمصاعب مالية قد تتسبب في انخفاض القيمة السوقية لأوراقها المالية والعكس، فإذا كان احتمال الخطر منخفض فان معدل الفائدة سينخفض لينتج عنه ازدهار في نشاط المؤسسة ما يدفع بأسعار أوراقها المالية للارتفاع. وأما على المدى القصير، فان سعر الفائدة يتحدد وفق معدل تدخل البنك المركزي في سوق ما بين البنوك، فسعر الفائدة هو المقابل الذي يمنحه البنك للحصول على قرض يدفعه البنك للحصول على ودائع فمعدل الفائدة يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العمليات المصرفية. ويتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الاخير يمتلك أولا أو خصوصا بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر له تأثير بالغ على وضعية المؤسسة المالية وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي.

3. مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لاتجاهات الصعود والهبوط التي تطرأ على سوق رأس المال نتيجة للعديد من الأسباب التي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار سواء كانت الأسباب المؤثرة في الدولة نفسها أو في دول أخرى تربطها بالدولة المعنية علاقات وثيقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر: الأزمة المالية العالمية نهاية 2008، حالة عدم الاستقرار في الوقت الراهن على مستوى دول الدول العربية. كما تتأثر أسعار الأوراق المالية بالظروف السياسية والاقتصادية العامة، وكما تتأثر أيضا بالعوامل النفسية في السوق مثل الولاء لأسهم معينة أو الجري خلف حالات الذعر في السوق والاستماع إلى الإشاعات والمعلومات غير المؤكدة أو حتى التأخر في الحصول على المعلومات الصحيحة واتخاذ قرار شراء الأوراق المالية بعد مرور الوقت المناسب وارتفاع الأسعار .

4. مخاطر القوة الشرائية: ونعني بها احتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، فالقوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين، فيما لو ارتفعت معدلات التضخم وعادة تكون الاستثمارات ذات الدخل الثابت كالسندات مثلا أكثر تأثرا بانخفاض القوة الشرائية للنقود من غيرها من الاستثمارات، فإذا ارتفعت معدلات التضخم فإن القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمار تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد

على الاستثمار وعن المعدل الاسمي لهذا العائد. أي تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية، وبالتالي، في قوتها الشرائية

5. مخاطر الإدارة: وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار، من شأنها أن تترك آثارا عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المنشأة، نتيجة لتأثيرها على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار في تلك الأوراق. "تترك أخطاء الإدارة آثارا سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد على الاستثمار، فاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة معلومات غير مكتملة أو غير دقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة وهناك الكثير من البنوك أو الشركات المالية التي تعرضت للإفلاس بسبب الفشل في الوفاء بمتطلبات السيولة على الرغم من تحقيقها لأرباح جيدة.